

Distr: General  
26 April 2010  
Arabic  
Original: French

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*\*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف

والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة

بين الجنسين وتمكين المرأة

إعلان مقدم من مؤسسة سورجير Fondation Surgir وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام الإعلان التالي الذي يعمم نصه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

\*\* E/2010/100



## إعلان

## تعزيز مكافحة جرائم الشرف

على الرغم من قرارات الأمم المتحدة المتخذة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجمعيات النسائية وجمعيات حقوق الإنسان، في الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى فإن عدد جرائم الشرف في تزايد مستمر ويبدو رقم الـ ٥٠٠٠ جريمة سنويا الذي أعلنته الأمم المتحدة أقل من الواقع. وقد صدر في باكستان قانون جديد في عام ٢٠٠٤ يطبق بموجبه حكم الإعدام على كل مرتكبي جرائم الشرف. وحتى اليوم، لا يزال هذا القانون عديم الأثر. وحسبما ذكرت لجنة حقوق الإنسان في باكستان، فقد قُتلت ١٠١٩ امرأة باسم الشرف في عام ٢٠٠٨. وذكرت جمعية مادادغار للمساعدة في كراتشي أن ٢٨٢٩ جريمة قتل وقعت في ولاية السند وحدها بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨.

وفي تركيا يجري تطبيق القانون الجديد الذي يقضي بالسجن المؤبد لمرتكبي جرائم الشرف، الذي صدر في عام ٢٠٠٤، وقد انخفض عدد جرائم القتل ولكن عدد حالات "انتحار" الفتيات الشابات قد تضاعف.

ويجري التحايل بشكل أو بآخر على قانون جديد يتم إصداره تحت ضغط من الغرب (كما يدل على ذلك القانون الذي سنته تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي). ففي هذه الآونة، تلاقي بعض الفتيات، وأحيانا بعض الرجال أيضا، حتفهن في ظروف بالغة الوحشية في الغالب (يرجى الرجوع إلى حالة الفتاة الشابة التي دفنت حية في تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). ونحن نطلب بإلحاح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستخدم كل ما لديه من نفوذ لدى حكومات البلدان المعنية من أجل تحقيق خفض ملموس في جرائم القتل هذه، تمهيدا لاستئصالها تماما، باسم الحرية والحق في الحياة. وفي الوقت الراهن، بدأت جريمة القتل باسم الشرف تظهر في السويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، وألمانيا. ويعمل كل من هذه البلدان لوضع سياسة لمكافحة هذه الآفة. غير أن العالم يلزمه أن يفتح عينيه على الآلاف من جرائم قتل النساء التي تحدث دائما في البلدان المعنية. وتصادف مؤسستنا بصورة منتظمة في أثناء عملها في الشرق الأوسط فتيات ممن نجون من حروق من الدرجة الثالثة، أو السم، أو الخنق، أو القذف من النافذة، ولكن غالبتهن لم تنج من ذلك. ومن خلال هذا الإعلان نريد أن نكون صوحن، بحيث يعلم كل إنسان، ويستيقظ، ويعمل حيثما وجد، وأن تتوحد الأمم المتحدة أخيرا وبالطرق التي تراها عادلة من أجل وقف هذه المذبحة.